الأمانة العامة
قطاع الشؤون الاجتماعية
إدارة شؤون اللاجئين
والمغتربين والهجرة

مداخلة

السيدة وزير مفوض/ إيناس الفرجاني

مدير إدارة شؤون اللاجئين والمغتربين والهجرة

في

مؤتمر الاستعراض الإقليمي الثاني للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في المنطقة العربية

"الجلسة العامة الخامسة: تعزيز التعاون الوطني والثنائي والإقليمي والدولي"

الأمانة العامة، 2024/7/4

السيدات والسادة،،

يسعدني أن أكون أحد المتحدثين خلال هذه الجلسة الهامة التي تناقش "تعزيز التعاون الوطني والثنائي والإقليمي والدولي"، كممثلة عن عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء، والتي تتولى إدارة شؤون اللاجئين والمغتربين والهجرة بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية مهمة أمانتها الفنية.

ولقد استفدنا في عملنا، كأمانة فنية لعملية التشاور العربية، من الآليات التي تم إنشاؤها للتعاون والتنسيق مع الجهات الدولية والإقليمية المختلفة، وكذلك مذكرات التفاهم واتفاقيات التعاون المُوقعة في هذا المجال لتعزيز التعاون والشراكة بينها وبين هذه الجهات الدولية والإقليمية الأخرى. حيث ساعدت هذه الأُطُر الأمانة العامة على مواصلة جهودها الهادفة إلى تعزيز تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة، والتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية العاملة في المنطقة العربية لتقديم الدعم الفني اللازم للدول الأعضاء، وذلك بما يتفق مع الهدف 23 من أهداف الاتفاق العالمي الخاص بتعزيز التعاون الدولي والشراكات العالمية تحقيقاً للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية.

واسمحوا لي هنا أن أستعرض تجربتنا بالتركيز على أربعة مستويات:

أولاً: التعاون والتنسيق مع الدول الأعضاء على المستوى الإقليمي:

رغبةً في إيجاد آلية دائمة للتنسيق بين الدول العربية الأعضاء في مجال الهجرة واللجوء، تم إنشاء عملية التشاور العربية بقرار من مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري عام 2014، وجاء ذلك ضمن استجابة الأمانة العامة للتحديات التي تواجهها المنطقة العربية في هذا المجال. وتهدف عملية التشاور العربية لـ: مساعدة الحكومات على المشاركة برؤى موحدة في الفعاليات العالمية؛ وخلق شبكات للتواصل بين حكومات الدول الأعضاء لتسهيل تنسيق السياسات والمواقف؛ وتبادل التجارب والخبرات وأفضل الممارسات؛ واطلاع الدول الأعضاء على المستجدات بشأن مختلف الموضوعات ذات الصلة بالهجرة واللجوء وتنمية قدراتهم في هذا المجال.

وفي هذا الإطار، تقوم الأمانة الفنية لعملية التشاور العربية بجهود مستمرة منذ اعتماد الاتفاق العالمي للهجرة، حيث يتم تضمين موضوع متابعة واستعراض الاتفاق العالمي في خطط عمل عملية

التشاور التي يتم اعتمادها كل عامين، ويتم مناقشة الموضوع بصورة مستمرة خلال الاجتماعات العادية لعملية التشاور، وآخرها الاجتماع العاشر الذي عقد في مايو الماضي الذي تم خلاله اعتماد خطة عمل عامي 2024–2025. وتمثل هذه الاجتماعات فرصة للحكومات للاسترشاد بتجارب بعضها البعض وتحسين سياساتها للوصول إلى هجرة آمنة ومنظمة ونظامية. هذا إلى جانب حرص الأمانة الفنية على إبقاء الدول الأعضاء على دراية بكل المستجدات بشأن الاتفاق من خلال أوراق المعلومات والملفات الوثائقية التي تقوم بإعدادها وإرسالها للدول بصورة مستمرة.

وتمثل الوثائق الصادرة عن اجتماعات عملية التشاور العربية العادية والاستثنائية، والتي يتم رفعها إلى الفعاليات الإقليمية والعالمية المعنية، موقفاً عربياً موحداً من موضوعات الهجرة واللجوء، وتعد دليلاً على إسهامها في حوكمة الهجرة على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

ثانياً: تشجيع الدول الأعضاء على زيادة التنسيق على المستوى الوطني:

إن تبني نهج الحكومة بأكملها يساعد على تنفيذ خطط عمل عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء بشكل أكثر كفاءة وبطريقة تحقق الأهداف المرجوة، حيث أن العمل بفعالية عبر القطاعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والإنسانية والإدارية يعزز التكامل والتنسيق بين هذه القطاعات، ويعظم القدرات والإمكانيات الوطنية، ويزيد الكفاءة والفعالية في معالجة قضايا الهجرة، ويؤدي إلى اتساق السياسات، ويساعد على الوصول إلى التنمية المنشودة، وذلك اتساقاً مع الاتفاق العالمي للهجرة وخطة التنمية المستدامة 2030.

ومن هذا المنطلق، تعمل الأمانة الفنية على تشجيع نقاط اتصال عملية التشاور العربية على التنسيق مع الجهات والمؤسسات الحكومية الأخرى ذات الصلة وتعريفها بالموقف العربي بشأن مختلف الموضوعات المطروحة على الساحة والتي يتم مناقشتها في إطار عملية التشاور العربية.

كما تشجع الأمانة الفنية الدول الأعضاء على استحداث آليات وطنية للتنسيق بين مختلف الجهات والمؤسسات الحكومية التي تعمل في مجال الهجرة على المستوى الوطني، بحيث يكون هناك تنسيق أفقي بين الوزارات، وتنسيق رأسي بين الحكومات المركزية والإدارة المحلية، وذلك بهدف وضع سياسات واستراتيجيات وطنية متماسكة تعمل على تحقيق التكامل ومنع الازدواجية.

ثالثاً: التعاون مع الأقران من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة والمنظمات الإقليمية الدولية وعمليات التشاور الأخرى:

كما ذكرتُ سابقاً، نحرص دائماً على الاستفادة من آليات التعاون والتنسيق المختلفة التي تشارك الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في رئاستها. حيث أنه فيما يتعلق بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة واللجان الاقتصادية التابعة لها، فقد تم الاستفادة من مجموعة العمل المعنية بالهجرة الدولية في المنطقة العربية التي استمرت في عملها من عام 2013 حتى عام 2020، ثم حل محلها الائتلاف القائم على قضايا الهجرة في المنطقة العربية عام 2020 برئاسة مشتركة لكل من: جامعة الدول العربية، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، والمنظمة الدولية للهجرة (IOM)، ومنظمة العمل الدولية، وعضوية 17 وكالة من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة ذات الصلة.

ويتم دعوة المنظمة الدولية للهجرة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) لتقديم عروض خلال الاجتماعات العادية لعملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء التي تناقش موضوع الاتفاق العالمي للهجرة على جدول أعمالها، وذلك بهدف إبقاء الدول الأعضاء على اطلاع بكل ما يحدث في هذا الخصوص، ورفع وعيهم بعملية استعراض الاتفاق بمستوياتها المختلفة الوطنية والإقليمية والعالمية، وإتاحة الفرصة للنقاش والحوار بين الدول الأعضاء والمنظمات الشريكة والتعرف على التحديات التي تواجه الدول عند القيام بتنفيذ الاتفاق، وكيفية المشاركة الفعالة في عملية استعراض الاتفاق.

ويمتد التعاون مع المنظمات الدولية في هذا الإطار منذ مرحلة ما قبل التوافق على وضع الاتفاق العالمي للهجرة المنصوص عليه في إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين، حيث شهد عام 2016 عقد الاجتماع الاستثنائي لعملية التشاور العربية تحضيراً للاجتماع رفيع المستوى بشأن التعامل مع التحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين الذي عقد على هامش أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك عام 2016.

وقبل اعتماد الاتفاق العالمي، عقدت عملية التشاور اجتماعاً استثنائياً ثانياً في عام 2017 تحضيراً للمشاورات التي جرت حول الاتفاقين العالميين بشأن الهجرة واللاجئين. وتجدر الإشارة إلى

أن كلا الاجتماعين الاستثنائيين المشار إليهما قد عقدا بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

ولا يقتصر التعاون على وكالات الأمم المتحدة، بل يمتد إلى المنظمات الإقليمية الدولية، ففي إطار مجموعة العمل حول الهجرة الدولية بين الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي، التي تم إنشاؤها عام 2016 في إطار الحوار الاستراتيجي العربي – الأوروبي، تم تنظيم جلسة خاصة لعملية التشاور العربية لاطلاع الدول الأعضاء على مضمون الميثاق الأوروبي الجديد للهجرة واللجوء، في سبتمبر/ أيلول 2021. ومن المقرر أن يتم تنظيم جلسة أخرى بهذا الشأن خلال الربع الأخير من العام الجاري.

هذا بالإضافة إلى قيام الأمانة الفنية بمتابعة عمل عمليات التشاور الإقليمية الأخرى. وأنا سعيدة بوجود حوار أبو ظبي معنا اليوم في الاجتماع، حيث أن عملية التشاور العربية وحوار أبو ظبي على تواصل دائم، وتشارك الأمانة الفنية في اجتماعات كبار المسئولين والاجتماعات الوزارية لحوار أبو ظبي بصورة سنوية، كما شاركت دولة الإمارات العربية المتحدة، بصفتها الأمانة الفنية لحوار أبو ظبي، في عدة اجتماعات لعملية التشاور.

رابعاً: تمثيل عملية التشاور العربية في المحافل الدولية:

تقوم الأمانة الفنية بتمثيل "عملية التشاور العربية" في كافة الفعاليات الإقليمية والعالمية المتعلقة بالاتفاق العالمي للهجرة على المستوى الإقليمي والعالمي، وخاصةً مؤتمرات الاستعراض الإقليمي للاتفاق العالمي في المنطقة العربية، ومنتديات استعراض الهجرة الدولية التي تعقد كل 4 أعوام في نيويورك. كما تعمل على ضمان مشاركة الدول الأعضاء في هذه الفعاليات وتقوم بالتحضير الجيد للمشاركة العربية برؤى موحدة، وذلك في إطار حرصها على أن تكون الرابط بين المستوى الإقليمي العربي والمستوى العالمي.

كما تقوم الأمانة الفنية بالتنسيق الدائم مع بعثتي الجامعة العربية في كل من نيويورك وجنيف لإحاطة المجموعة العربية بالموقف العربي الذي يتم تبنيه خلال اجتماعات عملية التشاور العربية.

وتقوم كذلك بعرض أهم المخرجات الصادرة عن اجتماعات عملية التشاور بشأن المحاور التي يتم مناقشتها في الفعاليات الإقليمية والعالمية ذات الصلة.

السيدات والسادة،،

نظراً لضيق الوقت، ركزتُ في هذا العرض على جهود عملية التشاور العربية فيما يتعلق بالاتفاق العالمي للهجرة تحديداً، ولكن جهود عملية التشاور أوسع من ذلك بكثير، فهناك جهود وإنجازات كبيرة ذات صلة بملف اللجوء بصفة عامة، وبالاتفاق العالمي للاجئين على وجه التحديد، وغيرها من الملفات المهمة مثل الأهداف ذات الصلة بالهجرة في خطة التنمية المستدامة 2030، والتحضير للفعاليات العالمية مثل المنتدى العالمي حول الهجرة والتنمية، وغيرها.

وختاماً، أود أن أؤكد على مواصلة التزامنا بالعمل على تحقيق أهداف الاتفاق العالمي للهجرة، فنحن حريصون على فتح آفاق جديدة للتعاون والشراكة مع الجهات ذات الصلة. وأؤكد على أهمية تعزيز دور الشراكات لإيلاء الاهتمام الكافي للتحديات المتصلة بالهجرة، والتي تتطلب جهوداً مشتركة وحلولاً جماعية، حيث أن تعزيز حوكمة الهجرة يحتاج إلى تعاون جميع الجهات الفاعلة على جميع المستويات. وتلعب الفعاليات والمنابر، مثل المنتدى الذي نحن فيه الآن، دوراً مهما في هذا الصدد، من خلال الجمع بين الخبرات المختلفة، ومساعدة الأطراف المشاركة على تبادل المعلومات، والتعرف على أفضل الممارسات، وتعزيز الحوار والتعاون والشراكات بينهم.

شكراً لكم،،

L.azzam